الأمم المتحدة S/2019/654

مجلس الأمن

Distr.: General
13 August 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة من وزير خارجية باكستان، مخدوم شاه محمود قريشي، إلى رئيسة مجلس الأمن (انظر المرفق)، تسترعي انتباه المجلس إلى التطورات الأخيرة في جامو وكشمير المحتلة. إن الوضع يشكل خطراً وشيكاً يهدد السلام والأمن الدوليين ويتطلب أن ينظر فيه المجلس على الفور.

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون ”المسألة الهندية الباكستانية“.

(*توقيع*) مليحة **لودهي**

150819 150819 19-13841 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩

عطفاً على رسالتي المؤرختين ١ و ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ بشأن التطورات الأخيرة في جامو وكشمير المحتلة، أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى الوضع الخطير الذي نشأ داخل الجزء الذي تحتله الهند من ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها وعلى طول خط المراقبة بين باكستان والهند. إن الوضع يشكل خطراً وشيكاً يهدد السلام والأمن الدوليين ويتطلب أن ينظر فيه مجلس الأمن على الفور.

إن نزاع باكستان والهند على جامو وكشمير ظل مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. واتخذ مجلس الأمن سلسلة من القرارات الملزمة، منها القرارات ٤٧ (١٩٤٨) و ٥١ (١٩٤٨) و ٨٠ (١٩٥٠) و ٩١ (١٩٥١)، التي تجسد المبدأ القائل بأن ”القرار النهائي بخصوص مصير ولاية جامو وكشمير سيُتخذ وفقاً لإرادة الشعب التي يُعبَّر عنها من خلال الأسلوب الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة“.

وعلاوة على ذلك، أكد مجلس الأمن مجددا، في قراراته ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) و ١٢٣ (١٩٥٧)، أن أي محاولة (انفرادية) من جانب ”الأطراف المعنية“ بغرض ”تقرير شكل وانتماء ولاية [جامو وكشمير] بأسرها أو أي جزء منها في المستقبل ... لن تشكل قرارا للولاية وفقا لمبدأ [إجراء الاستفتاء] المذكور أعلاه“.

وعلى الرغم من الالتزامات الرسمية التي تعهدت بها حكومة الهند، بما في ذلك أول رئيس وزراء للبلد، جواهر لال نهرو، في العديد من الرسائل الرسمية الموجهة إلى مجلس الأمن، لباكستان، ودول أخرى، ولشعب جامو وكشمير، بالتقيد بقرارات مجلس الأمن ومقرراته هذه وتنفيذها، فإن الهند تنصلت تدريجيا من هذه الالتزامات على مر السنين. وقد أثار ذلك مقاومة شعبية خاضها الشعب في جامو وكشمير المحتلة ضد الحكم الهندي. وأدى النزاع الملتهب في جامو وكشمير أيضا إلى إشعال عدة نزاعات بين الهند وباكستان.

ففي الكفاح من أجل الحرية الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بعد أن قتلت قوات هندية أكثر من ١٠٠ من المتظاهرين الكشميريين السلميين في سريناغار، استشهد حوالي ١٠٠ ٠٠٠ كشميري، وترملت أكثر من ٢٢ ٠٠٠ امرأة، وتيتم ١٠٨ ٠٠٠ طفل. وتعرضت أكثر من ١٢ ٠٠٠ امرأة كشميرية للاغتصاب على أيدي أفراد في القوات الهندية كأداة لممارسة سياسة الاحتلال.

وظهر الكفاح الكشميري من أجل الحرية من جديد منذ عام ٢٠١٦ بعد أن قتلت الهند قائدا من قادة المقاومة الشعبية، وهو برهان واني.

ومنذ ذلك الحين، استأنفت الهند حملة القمع الوحشي وارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لشعب جامو وكشمير، مثلما هو موثق في تقريرين متتاليين صدرا عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وقد أيدت باكستان توصية المفوض السامي بإنشاء لجنة للتحقيق في هذه الانتهاكات لكن الهند رفضتها.

وزادت حدة القمع الذي تمارسه الهند في جامو وكشمير المحتلة في الأشهر الأخيرة، بوسائل منها استخدام القوانين الصارمة، من قبيل قانون السلامة العامة في جامو وكشمير لعام ١٩٧٨، وقانون الاحتجاز الاحتياطي في جامو وكشمير لعام ١٩٦٤، وكذلك القوات المسلحة (قانون الصلاحيات الخاصة في جامو وكشمير لعام ١٩٩٠ وقانون المناطق المضطربة). وتم إدخال نحو ٠٠٠ ١٨٠ جندي لينضافوا إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ جندي تمركزوا هناك لأكثر من ثلاثة عقود. وتم فرض ستار حديدي في جامو وكشمير المحتلة قبل أن تعمد حكومة الهند بصورة غير قانونية، في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، إلى إلغاء أحكام دستورها، التي كانت منحت مركزا ''خاصا'' و ''مستقلا'' لولاية جامو وكشمير (كوسيلة لتبرير ''انضمامها'' إلى الهند الذي هو موضع تشكيك وغير مكرس. وتم إخراج السياح والزوار؛ وجرى إلغاء حج هندوسي سنوي (أمارناث ياترا)؛ وتم إغلاق المدارس والكليات؛ وأصدرت مستشفيات إشعارات تدعو إلى الإعداد ''للطوارئ''. وقامت الهند أيضا بفرض حظر كامل ومستمر للتجول على كامل الأرض المحتلة، وعمدت إلى قطع جميع الاتصالات، وقامت باعتقال أو احتجار أكثر من ٥٠٠ من الزعماء والنشطاء السياسيين الكشميريين. وخلاصة القول إن الإقليم بأسره قد تحول إلى سجن عسكري كبير.

ومنذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، زاد أكثر نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة. فهناك تقارير موثوقة تفيد بأن عشرات المتظاهرين العزل – من الرجال والنساء والأطفال – الذين انتهكوا حظر التجول، قد قتلوا أو جرحوا من جراء القصف العشوائي الذي تقوم به القوات الهندية.

وقد عبر كل من الأمين العام ومنظمات حقوق الإنسان عن القلق الشديد إزاء حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة.

وكانت السياسة المعلنة منذ زمن طويل لحزب بهاراتيا جناتا، وجذره الإيديولوجي الهندوسي، أي جماعة راشتريا سوايامسيفاك سانغ، هي تحويل جامو وكشمير المحتلة من إقليم ذي أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية. وقد فتحت الإجراءات الهندية في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ الأبصار لإدراك غاية هذه السياسة الفاشية. وسوف تثير هذه المحاولة مقاومة كشميرية قوية. وسيؤدي القمع الكبير المتوقع من جانب قوات الاحتلال الهندية إلى التطهير العرقي والإبادة الجماعية في جامو وكشمير المحتلة. ويقع على مجلس الأمن والمجتمع الدولي التزام بمنع تكرار سريبرينيتشا أو رواندا أخرى.

وفي حين تم تمكين شعوب أقاليم مستعمرة أخرى، ولا سيما تيمور الشرقية وناميبيا، من ممارسة حقها في تقرير المصير، فإن شعب جامو وكشمير حرم من هذا الحق على الرغم من قرارات مجلس الأمن التي تعترف به. وإن العالم الإسلامي بأسره يسائل هذه الازدواجية في المعايير. ولم يعد بإمكان العالم تجاهل حقوق الإنسان الأساسية لشعب جامو وكشمير المحتلة.

وعلاوة على ذلك، هناك خطر واضح وماثل بأن تقوم الهند بإثارة نزاع آخر مع باكستان لتحويل الانتباه عن إجراءاتها الأخيرة في جامو وكشمير المحتلة.

فإلى جانب إدخال قوات إضافية إلى الإقليم، زادت انتهاكات الهند لتفاهم عام ٢٠٠٣ لوقف إطلاق النار على طول خط المراقبة. وقد استخدمت الهند ''ذخائر عنقودية'' محظورة على طول خط المراقبة، واستهدفت عمدا المدنيين. وتشير الأخبار الزائفة التي تروجها وسائط الإعلام التي تتحكم فيها

الهند إلى أن هناك ''إرهابيين'' مستعدين للدخول إلى كشمير المحتلة عبر خط المراقبة، ما يشير إلى أن حكومة الهند الطائشة تنوي إثارة أزمة أخرى مع باكستان، ربما عن طريق عملية ''ملفقة''.

ولا ترغب باكستان في نزاع آخر مع الهند. وفي شباط/فبراير من هذا العام، مارست باكستان أقصى درجات ضبط النفس ردا على عدوان صارخ من الهند – هجومها الجوي على الأراضي الباكستانية واقتحامها عدة مرات المجال الجوي الباكستاني. وفي إطار ممارسة حقها في الدفاع عن النفس، قصف سلاح الطيران الباكستاني طائرتين هنديتين وقام بأسر طيار هندي. وكبادرة حسن نية، قام رئيس وزراء باكستان من جانب واحد وعلى الفور بإعادة طيار المقاتلة الهندية الأسير إلى وطنه.

إن باكستان لن تثير نزاعا. لكن الهند لا ينبغي لها أن تعتبر ضبط النفس من جانبنا ضعفا. فإذا اختارت الهند أن تلجأ من جديد إلى استخدام القوة، فإن باكستان ستكون ملزمة بالرد عليها، دفاعا عن النفس، بكل ما أوتيت من قدرات. وإن عدم وقف المجتمع الدولي للتهديد المحدق بالسلام والأمن الدوليين نتيجة للإيديولوجية العنصرية للحكومة الهندية وسياساتها وكذا إجراءاتها التي تنم عن الغطرسة ينطوي على آثار خطيرة ليس فقط بالنسبة لباكستان والهند وإنما أيضا بالنسبة للعالم بأسره.

وفي ضوء الآثار الخطيرة للتطورات المذكورة آنفا، أود أن أطلب إليكم عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''المسألة الهندية الباكستانية'' للنظر في الوضع الناشئ عن الأعمال العدوانية التي قامت بها الهند مؤخرا والتي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وتقويضا متعمَّدا لوضع جامو وكشمير باعتباره نزاعا معترفا به دوليا، وسعيا من جانب واحد إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للإقليم، وانتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الكشميري، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، على النحو الذي أكده القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أطلب أن يتم، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، السماح لممثل لحكومة باكستان بالمشاركة في الجلسة.

(توقيع) مخدوم شاه محمود **قريشي**